

محام من نوع خاص خبرته بالحياة  
وبالقانون قد فاقت الحدود. عمل بالمحاماة  
لما يقارب ربع قرن. عاصر خلالها جميع أنواع  
القضايا. ترفع في كثير من القضايا الجزائية  
والقضايا الدستورية. يعيش القضايا الجزائية  
لأنها تعطيه ميزة مواجهة القاضي وجها  
لوجه. أراؤه قوية لكنها مثيرة للجدل.

المحامي الكبير ثامر الجدي  
صاحب المواقف الثابتة والآراء  
القوية. يعشق المحاماة لكنه  
يعاني منها بسبب التقصير  
الاجتماعي الذي يشكو منه كثير  
من المحامين. هوايته الشعر  
وكرة القدم. إلا أن المحاماة هي  
هوايته الأولى. التقينا الرجل  
وكان معه الحوار  
التالي:

تعلّم من المحاماة الصبر والتسامح.. ويرى أن هناك من يتاجر بقضية «البدون»

## المحامي ثامر الجدي لـ «الأبناء»: قانون الجزاء فيه قصور بالتشريع فيما يتعلق بجرائم الاتصالات والإنترنت والملكية الفكرية



الجدي مع الدولفين في ماجيك لاند في مصر



المحامي ثامر الجدي

في الإبعاد لحين ظهور دولة تقبل به فيبعد إليها.  
حلا أسهل من شربة ناي

ما رأيك في قضية «البدون»؟

أنا أقول: كان الله في عون البدون الحقيقيين. أولا هناك من البدون مزورون لديهم جنسياتهم ويخفونها. ثانيا: هناك من الساسة من يتاجر بقضية البدون ويرفع شعار البدون ليلا ونهارا بينما هم يسيئون إلى البدون ويضرونهم ولا يعفونهم. وحل القضية حلا جذريا أسهل من شربة الشاي لأن هناك ملفات، والكويت قباसा بعمر الدول دولة حديثة وهي دولة جانية وليست دولة طاردة، وأنا على يقين لو أن الدولة قالت لا لن يستحق الجنسية نحن نكفل لك العمل والطبابة والتعلم لانتهينا من مشكلة شريحة كبيرة ممن يعيشون بيننا. ثم ندرس ملفات البدون بشكل صحيح، فنحن في الكويت نعرف الواحد من شكله ولغظفه، وليس هناك صعوبة في تحديد الكويتيين من بين البدون. ولكن هناك من يتاجر بهذه القضية حتى من أعضاء السلطة التنفيذية من المسؤولين عن معالجة ملف البدون. فهم لا يريدون لها أن تنتهي حتى لا تنتهي وظائفهم. فلو صدر مرسوم غدا بتجنيس كل البدون فكم سيطلع علينا من معارض، وكم سيظهر لنا من مدع بحماية الكويت؟

محكمة محترفة يجب احترامها

ما رأيك في المحكمة الجنائية الدولية؟

هي محكمة صادرة بقرار من الأمم المتحدة وقد أثبتت مع الأيام أنها محكمة محترفة. وأنا أرى أننا في العالم العربي لم نحتك بها إلا عندما صدر قرار القبض على الرئيس السوداني عمر البشير لمحاكمته. فمحكمة الجنائيات الدولية لها الكثير من الإنجازات ونحن ندعو جميع الدول إلى الالتزام بدفع حصصها تجاه هذه المحكمة لأنها نوع من الحماية. وأنا ضد من يقول إنها بيد أميركا فالواقع شيء مختلف تماما فهي محكمة محترمة جدا، إلا أنها كالمحاكم العادية معرضة للضوابط والخطأ.

ونحن متعاطفون مع الرئيس العربي عمر البشير ونطالب كل العرب بأن يقفوا موقفا واضحا ونحن نقول إن الأدلة التي لدى المحكمة الجنائية الدولية ليست أدلة كافية لإدانة البشير. أما عن المطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين في حرب إبادة الفلسطينيين المتبعة في المحكمة فلا تستطيع المحكمة أن تمتنع عن النظر في الشكوى إلا أنني أعتقد أننا لم نعرف أصول التعامل معها من الناحية القانونية.

وأنا أناشد الرئيس الفلسطيني أن يقف مع شعبه ويتوجه إلى محكمة الجنائيات الدولية ويقدم بشكوى إلى المحكمة، فقبضتكم أكبر من الخلاف بينكم وبين حماس. ابتعدوا عن الخلافات السياسية وتوجهوا إلى المحكمة الدولية لاسترداد حقوقكم.

هل يجوز للمحامي الكويتي أن يتراجع أمام المحاكم الأخرى في الدول العربية؟

إذا كان القانون في هذه الدول يسمح بذلك. ونحن بيننا وبين جمهورية مصر العربية اتفاقية تنص على أن المحامي الكويتي إذا حصل على إذن من وزير العدل بمصر يستطيع أن يتراجع في المحاكم المصرية والعكس صحيح.

محكمون لا يعرفون التحكيم

ما رأيك في التحكيم؟

هو مجال جديد على الساحة، إلا أن كثيرا ممن امتنهن التحكيم لا يعرف أبعاد التحكيم. فالتحكيم صورة جميلة جدا للتقاضي الاختياري. فهو شيء متطور إلا أن كثيرا ممن المحكمين يعطون محاضرات في التحكيم وهم لا يعرفون التحكيم. فيجب عندما تلجأ إلى التحكيم أن تختار العملية برمتها من هيئة التحكيم إلى ممتلك في التحكيم وموضوع التحكيم وإجراءات التحكيم. وهناك كثير من الناس يتعرضون للنصب تحت مظلة التحكيم. وأنا من المشجعين على اللجوء إلى التحكيم إلا أنني أدعو الشركات أن تكون على علم بالتحكيم حتى يعرفوا كيفية اختيار المحكمين.

ما أهم القضايا العامة التي تهم المواطن الكويتي؟  
أهم قضية تحريك الشارع الكويتي هي قضية الحريات والمستقبل العربي والأمن الاستراتيجي وهذه قضية خطيرة جدا تترك الكويتيين والمواطن الكويتي يمتنن أن تهدأ الأمور في العراق حتى تهدأ الأمور بالنسبة للمواطن الكويتي. كما أننا لا نتمنى أن تتعرض إيران مثلا لضربة أميركية لأن هذا سيؤثر بالطبع على الكويت والمواطن الكويتي.

ما الذي تعلمت من مهنة المحاماة؟  
الصبر والأحكام على الإنسان يتسرع وأن اتسامح مع أعدائي. والمحاماة هوايتي الأولى إلا أنها تسببت في التقصير الاجتماعي لدى كثير من المحامين وأنا منهم.

ما هواياتك؟  
هوايتي الشعر، وكنت في يوم من الأيام ألقب بشاعر جامعة الكويت ومثلت الكويت في أسبوع الثقافة الكويتي بتونس كشاعر. وهوايتي الأخرى كرة القدم حيث كنت ألب مع نادي الفحيحيل الرياضي ولكنني أترت الدراسة على الكرة وأصبحت محاميا.

والإنترنت والجرائم الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الأمور التي تتغير مع تسارع التطورات العلمية وقانون الجزاء لم يتواكب مع هذه التطورات بالشكل الكافي.

القانون المسخ

ما عيوب قانون الإجراءات؟

أنا أسمي قانون الإجراءات من بعد التحرير «القانون المسخ» وقانون الاعتداء على الحريات وليس قانون الإجراءات. فنتيجة للظروف التي مرت بها الكويت خلال الاحتلال العراقي في 1990 ووجود الكثير من المغادرين، استطاع المتنفذون من أصحاب العقارات تعديل قانون الإجراءات إلى قانون يخدم مصالحهم. فقد تم الاعتداء بالسماح بلصق الإعلان بدلا من تسليمه للمعلن إليه. فقد أصبح مشروعا أن تلصق صحيفة الإعلان على باب المسكن حتى وإن لم تكن تقيم فيه.

كما أنه يسمح للمالك أن يرمي عفش المستأجر عندما ينتهي عقد الإيجار بمضي ستة على توقيعه دون أن يجده. وأنا أطلب من خلال جريدة «الأبناء» بنسب هذا القانون والاعتزاز بإرادة المستأجر حاله حال المالك ووضعه على قدم المساواة مع المالك. فهذا القانون فيه مخالفة دستورية واضحة وساقوم بالطعن بعدم دستورية بعض مواد هذا القانون.

ما رأيك في اتحاد مكاتب المحامين؟

أنا أدعوهم كآخ كبير لهم أن يرجعوا هذا الموضوع بينهم وبين أنفسهم. أريدهم أن يسألوا أنفسهم سؤالاً واحدا فقط: هل هذا عمل قانوني؟ فإن كانت الإجابة بنعم فليقدموا دليلهم على ذلك، وإن كانت الإجابة بلا أتمنى منهم أن يعودوا إلى الحضي الذي احتوى جهود المحافطة على الحدود وأمن وسلامة البلاد من أعمال جمعية المحامين. فالناس ينظرون للمحامين وجمعية المحامين نظرة القدوة والمثل.

ما رأيك في الإبعاد الإداري؟

الإبعاد الإداري يفترض فيه حسب القانون أنه من أعمال السيادة وكلمة أعمال السيادة في المفهوم القانوني تعني عند الدول المحترمة ما أنيط به من اختصاص لمن يستحق هذا الاختصاص، بمعنى أن يكون يهدف المحافظة على الحدود وأمن وسلامة البلاد من أعمال السيادة والحفاظ على نظام الحكم من أعمال السيادة.

فنحن نناشد صاحب السمو الأمير وسمو رئيس مجلس الوزراء لأننا نعرف عن عدالتهم وحرصهم على سمعة الكويت أن يامر بتشكيل لجنة عليا من الرجال الذين يتقن بهم تنظر في الاتمساسات المقدمة من المجهدين الإداريين لأن المبعد إداريا يقبع

لا نتمنى  
أن تتعرض إيران  
لضربة أميركية  
فإن هذا سيؤثر  
على الكويت

كثير ممن  
امتنهن التحكيم  
لا يعرف أبعاد  
التحكيم



مشاري ثامر الجدي

هذا قانون سيء رغم أنه أفضل من سابقه. فمن عيوبه أنه لم يحمي مهنة المحاماة من أذعياء المهنة. من عيوبه أنه أدخل على المحاماة الأساندة الذين يدرسون بالجامعة بطريقة غريبة. فعندما تقدمت جمعية المحامين لمشروع القانون الحالي في 2006 تدخل أحد المتنفذين من الأكاديميين والذي كان يشغل وظيفته مستشار وزير العدل فادخل نصا يسمح لأساندة كلية الحقوق بأن يقوموا بفتح مكاتب محاماة إذا وصلوا لدرجة «أستاذ مساعد».

بعد الطلاق تشعر بالندم

هل لديك تحفظات على قانون الأحوال الشخصية؟

هي ليست تحفظات على قانون الأحوال الشخصية، وإنما تحفظات على بعض النصوص، فنحن نطيق مذهب الإمام مالك منذ الستينيات ومعلوم أن الإمام مالك رحمه الله كان رقيق المشاعر تجاه المرأة، وفي مذهبه تطلق المرأة لأبسط الأسباب حتى وإن كان السب.

وقد قالت محكمة التمييز في هذا الشأن: بمجرد أن يشعر القاضي أن العشرة بين الزوجين قد استحال أمر بالتفريق بينهما. وقد وقعت مشاكل لا حصر لها في الحياة الاجتماعية الكويتية لهذا السب. وتم تطبيق نساء كثيرات وهن لا يتمنن الطلاق. فالمرأة معروفة بعاطفتها وبمجرد أن تغضب من زوجها تتوجه إلى المحامي لرفع دعوى ضده. وعندما تحصل على الطلاق تشعر بالندم. فارجو من المشرع أن يعيد النظر في مسألة التفريق بين الزوجين.

وهناك أيضا مسألة الحضانة والنفقة، فقد أصبحت النفقة الآن ليس لها معيار واضح، وكان الرجل عندما يقرر الزواج يقدم على مغامرة ليست محمودة العواقب. وهذا يتناقى مع دعوة الرسول ﷺ للزواج والتنازل عندما قال: تناكحوا تناسلوا فإني مباح بكم الأمم يوم القيامة.

ما رأيك في قانون المرافعات؟

هو قانون ممتاز جدا أتمنى أيضا من الأخوة المحامين أن يكون بينهم وبين هذا القانون تواصل دائم ومراجعة مستمرة لأنه صلب حياة الخامي. وأنا من الداعين إلى أن يكون التغيير في قانون المرافعات قليل جدا حتى يعتاد الناس على التعامل معه ومع رفع الدعاوى. ورغم هذا هناك بعض النصوص في قانون المرافعات بحاجة إلى إعادة نظر لأن الزمن يتغير.

ما رأيك في قانون الجزاء؟

قانون الجزاء فيه الكثير من القصور وعدم مواكبة التطور الحاصل. فهناك قصور في التشريع فيما يتعلق بجرائم الاتصالات



الجدي في حوار مع الزميل مؤمن المصري

أنا نشد  
الرئيسي  
الفلسطيني  
أن يتوجه  
للمحكمة الدولية  
ويترك الخلاف  
مع حماس



ملازم أول نايف ثامر الجدي

أرجو تعريف القارئ بالمحامي ثامر الجدي.  
ثامر الجدي، عضو جمعية المحامين الكويتية منذ عام 1985، خريج كلية الحقوق والشريعة جامعة الكويت عام 1985. وقد بدأت الدراسات العليا أثناء الاحتلال الصدامي للكويت عام 1990 إلا أن الأستاذة الدكتورة عائشة راتب الأستاذة بجامعة القاهرة في ذلك الوقت كانت سببا في أن أترك الدراسة لاختلافنا في مادة القانون الدولي الذي كانت تدرسه لنا، حيث كنا نناقش مشروعية الاستعانة بالقوات الأجنبية لدرء الاحتلال في القانون الدولي.

كيف كان مشاركا مع المحاماة منذ التخرج حتى الآن؟  
المحاماة حلم لكل إنسان قانوني، وقد راودني هذا الحلم بعد تخرجي فالتحقت بالعمل بالإدارة القانونية ببلدية الكويت لمدة سنتين ست سنوات إلى أن جاء الغزو. وبعد التحرير قلت لنفسي طالما أنني استطعت الصمود بدون عمل لمدة سبعة أشهر فلماذا لا أستقيل من العمل الحكومي وأبدأ العمل الحر بفتح مكتب للمحاماة؟ وبالفعل ففتح مكنتي هذا، وبعد ستة وأحدة فرضت على شقيقي الأصغر جاسر أن يستقيل من مهنة التدريس ويلتحق بالعمل بالمحاماة معي بالمكتب. وبالفعل عملي معي شقيقي جاسر منذ 1992 وحتى الآن.

ماذا تعني لك مهنة المحاماة؟  
لو اختصرتها في كلمة تعني لي «العدالة»، ويفهمها الواسع المحاماة هي الذود عن المظلومين، إغاثة الملهوف ونصرة المظلوم.

تناقض غير مشروع

حدثنا عن هموم المهنة وأبرز مشكلاتها.

هموم المهنة كثيرة جدا جدا أبرزها التنافس غير المشروع وممتن مهنة المحاماة من غير المحامين. إضافة إلى القصور الكبير في القانون والتشريع الذي ينصف المحامين في الكويت، ففي كل الدول المتقدمة تستطيع أن تقبس تقدم الدولة بانتساب مهنة المحاماة. فكلما كانت مهنة المحاماة راقية كما في أميركا وبريطانيا وفرنسا دل ذلك على رقي الدولة وكلما كان الحال كما هو عندنا دل ذلك على أن هذه الدول متخلفة جدا. وأنا أعتقد أن الحياة لا يمكن أن تستقيم اقتصاديا أو سياسيا أو تقوم الدولة قائمة ما لم تكن مهنة المحاماة محمية وهناك شروط صعبة لمن يمتننها، ولابد أن تكون مهنة المحاماة مهنة متكاملة الشكل من حيث القوانين التي تنظمها ومن حيث من يمتننها.

ضباط الدعاوى

ما أهم مشكلات التقاضي والمناقضين؟

هناك مشكلتان لو استطعنا حلها تم حل مشكلات التقاضي. أولهما البيط في إجراءات التقاضي وإنهاء الدعوى نظرا للمك الهائل من القضايا، ووجود ما يسمى «ضباط الدعاوى» لأن هذا المسمى الغريب هو اغتصاب مهنة المحامين من قبل السلطة التنفيذية من خلال وزارة العدل، وأنا أناشد المستشار راشد الحماد وزير العدل من خلال «الأبناء» - وهو أعلم الناس بهذه المشكلة ونحن على ثقة كبيرة بهذا الرجل - أن يضع حدا لهذه المشكلة. وأنا أقول لضباط الدعاوى من يرى أنه يستطيع القيام بهذا القيام ويصلح لرفع الدعوى فليقدم استقالته وليعمل محاميا.

أنا أفتقر أن جميع ضباط الدعاوى يضررون عن العمل ويقولون إن هذا العمل غير مشروع لأنه عمل المحامين ويجب أن تنسق وزارة العدل مع جمعية المحامين للتخلص من هذه الوظيفة الشاذة.

ما نوع القضايا التي تحب أن توكّل اليك؟

نحن نقبل جميع أنواع القضايا، خاصة المدني والتجاري والجنائي والأحوال الشخصية. إلا أنني أحب الجنائي لسبب بسيط أن الجنائي فيه المرافعة الشفوية وبين كيفية التواصل مع القاضي وجها لوجه.

ما أهم قضية مرت عليك خلال رحلتك مع القانون؟

أهم قضية ترافعت فيها كانت قضية أحد أبناء الكويت العاملين بأحد المكاتب الحكومية بالخارج وبالتحديد بجمهورية مصر العربية. وقد اتهم في جنائية ضرب أحد المصريين، وتم منعه من السفر وهو في مصر وتم تقديمه لمحكمة الجنائيات هناك. واستغاث الرجل بنا وكان لي شرف المثل أمام القضاء المصري في هذه القضية. والقضية ليست بأهميتها ولكن بغرابيتها. فكلنا ننظر للقضاء المصري على أنه قضاء شامخ كما أن المثل أمامه يعتبر تميزا. وقد حصلنا لملوكنا على امتناع عن النطق بالعقاب رغم أنه كان قد أصاب الجنني عليه بإصابات كبيرة، وقد عاد معي على نفس الطائرة التي أقلتني عائدا إلى الكويت.

المتهم له حق الدفاع

هل يمكن أن تتراجع عن متهم وأنت تعلم أنه مرتكب الجريمة؟  
أقبل وبشدة. لأن الرسول ﷺ قبل الدفاع عن أحد الصحابة وهو مرتكب الفعل الإجرامي. نعم أنا أدافع عن المجرمين ولكن بمعنى سام لأن المجرم بعد ارتكاب الجريمة يصبح إنسانا ضعيفا مسلوب الإرادة ويحتاج إلى دفاع، فلو جاء اليوم شخص سفاق قام بقتل سبعين شخصا، عندما يتم القبض عليه تجده قد أصبح إنسانا ضعيفا جدا جدا يحتاج إلى من يقف معه ويدافع عنه.

قانون سني

ما رأيك في قانون المحاماة الحالي؟